الأمانة العامة

الحزب الوطنى الديمقراطى

فكر جديد

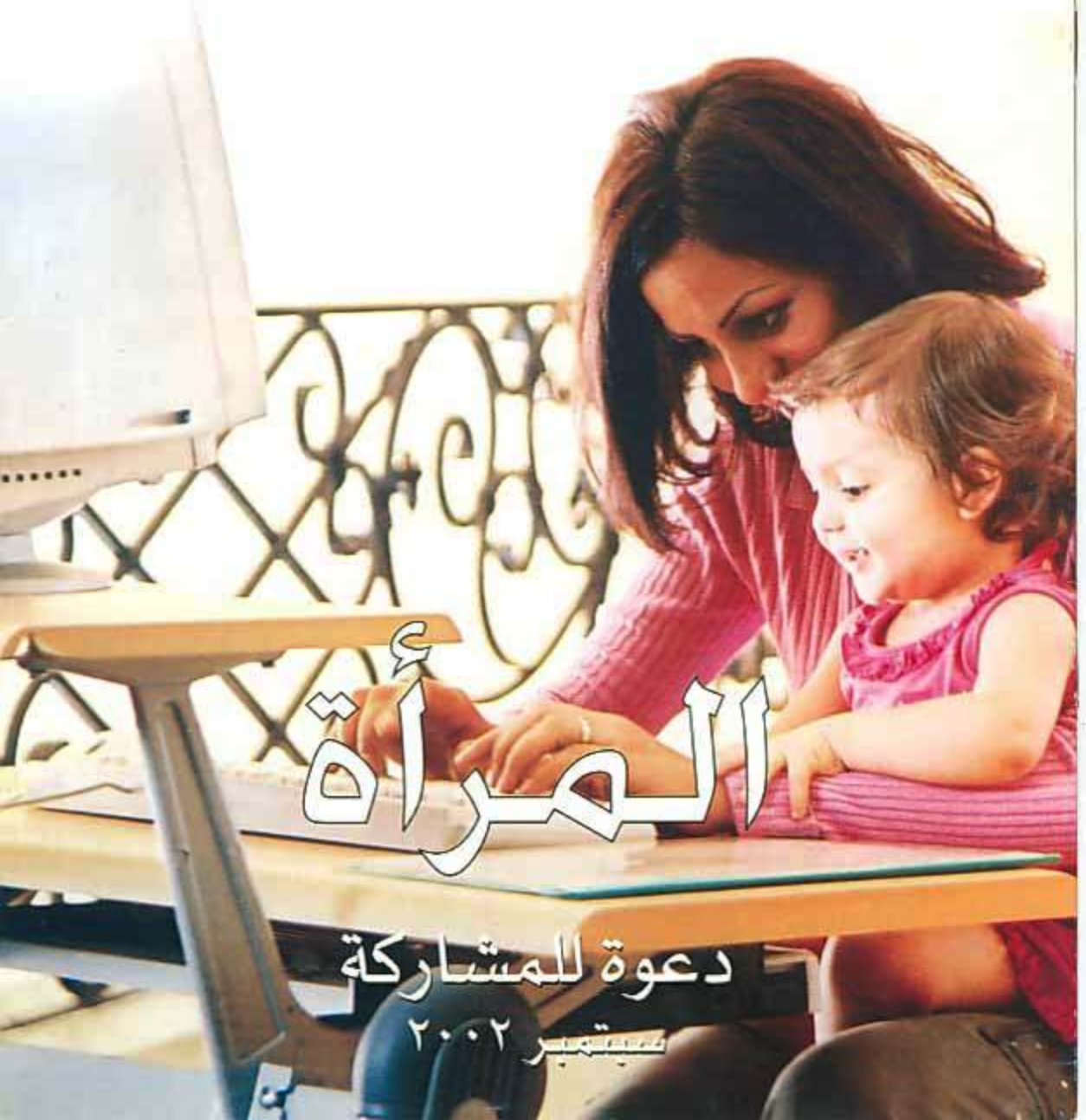

المرأة

دعوة للمشاركة

سبتمبر ٢٠٠٢

دعوة للمشاركة فى صياغة السياسات العامة

إنطلاقاً من إيمان الحزب الوطنى الديمقراطى بتطوير وتفعيل العمل الحزبى لمواجهة التحديات التى تواجه مسيرة العمل الوطنى. فقد تم تبنى أسلوب جديد لصياغة السياسات داخل الحزب مستمد من مشروع النظام الأساسى الجديد المعروض على المؤتمر الثامن للحزب.

١ - أهداف الأسلوب:

يستهدف الأسلوب الجديد توسيع دائرة الحوار والمناقشة داخل الحزب فيما يتعلق بالسياسات التى يتبناها وتعبر عن توجهاته. بحيث تتاح الفرصة لطرح أكبر قدر من الأفكار والآراء ووجهات النظر المتعددة فى صياغة السياسات التى يتبناها الحزب. ومن ناحية أخرى يستهدف الأسلوب الجديد توسيع وتعميق دائرة المشاركة فى صياغة السياسات على مستويات الحزب المختلفة بما يرسخ قيم الديمقراطية ويقوى البنيان المؤسسى للحزب ويدعم الالتزام الحزبى. ويساعد على طرح فكر جديد ينبع من رؤية شاملة تعبر عن توجهات الحزب لخدمة العمل الوطنى.

٢ - آلية التنفيذ:

• يتم طرح الموضوع للمناقشة فى المؤتمر السنوى للحزب أو المؤتمر العام لمناقشته وتحديد أولوياته. ووضع إطار عام لتوجهات الحزب بشأنه.

• يقر المؤتمر التوجهات العامة للموضوع ويحيله إلى أمانة السياسات لدراسته ومناقشة أبعاده المختلفة من خلال المجلس الأعلى للسياسات التابع لها على النحو الموضح فى مشروع النظام الأساسى.

• تتم دراسة الموضوع فى إحدى لجان السياسات الفرعية المعنية. وتحدد اللجنة الأبعاد المختلفة للموضوع وتصيغ رؤيتها بشأنه. فى شكل أهداف وأساليب محددة يقترح اتباعها مع تحديد الجهات المسئولة عن التنفيذ والإطار الزمنى لذلك وأسلوب المتابعة. وترفع اللجنة الفرعية تقريراً بهذا الشأن إلى المجلس الأعلى للسياسات الذى يقوم بدوره بمناقشته ورفع تقرير باقتراحاته وتوصياته إلى أمانة السياسات لإقراره.

• وفى بعض الأحوال. يمكن لأمانة السياسات أن تطرح الموضوع لنقاش أوسع بين القواعد الحزبية والمستويات التنظيمية المختلفة. وقد ترى أمانة السياسات طرح الموضوع للنقاش من خلال لجان المحافظات أو مجموعات عمل تشكلها لهذا الغرض. على أن يتم رفع التوصيات والمقترحات من لجان المحافظات إلى أمانة السياسات.

• تقوم أمانة السياسات برفع تقريرها بشأن الموضوع للأمانة العامة للنظر فيه وإقراره وعرضه على المؤتمر السنوى وتحديد آليات التنفيذ بالتعاون مع حكومة الحزب ومجلسى الشعب والشورى.

٣ - السياسات التى سوف تتم مناقشتها فى المؤتمر العام الثامن للحزب استناداً للأسلوب الجديد:

وفى المؤتمر العام الثامن. يبدأ الحزب فى اتباع هذا النهج الجديد من خلال طرح موضوعات يرى أن لها الأولوية فى العمل الوطنى فى هذه المرحلة. وهى: الرعاية الصحية. والتوجه الاقتصادى. والتعليم. والمرأة. والشباب والمشاركة. ومصر والعالم.

مقدمة:

كانت دعوة السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس الحزب الوطنى الديمقراطى لتحديث مصر بمثابة نقطة انطلاق لجهود مكثفة تهدف للتطوير الشامل للحزب وتفعيل دوره فى عملية التنمية والتى تتطلب تكامل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما يكفل زيادة رفاهية أفراد المجتمع. ولا شك أن محور ارتكاز هذا التحديث إنما يعتمد على الوصول إلى مجتمع متكامل متجانس يشارك كل أفراده - رجالا ونساء - فى تنميته والنهوض به فى سبيل التقدم والازدهار.

لقد تحققت العديد من الإنجازات لتفعيل دور المرأة فى التنمية. ويؤمن الحزب بضرورة مواصلة الجهود لتحقيق المزيد من المشاركة الفعالة لنصف المجتمع. ويتطلب الأمر مواجهة العديد من التحديات فى هذا المجال يتمثل أهمها فى تخفيض معدل الأمية بين النساء وزيادة نسبة المشاركة السياسية. ومكافحة التمييز ضد المرأة. ورفع مهارات الإناث لمواجهة احتياجات سوق العمل. هذا بالإضافة إلى زيادة حجم مشاركتهن فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ويتفق ذلك مع المبادئ الأساسية للحزب والتى تنطلق من إيمانه بأهمية دور المرأة باعتبارها نصف المجتمع. وسعيه لتفعيل إسهامها فى الحياة العامة. ولتبنى سياسات تؤدى إلى تدعيم مكانتها اقتصادياً واجتماعياً. وتشجيعها على المشاركة السياسية بجميع صورها. ويؤكد الحزب على أهمية الأسرة باعتبارها نواة المجتمع. والركيزة الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة. ويسعى الحزب إلى توفير المناخ المناسب لتمكينها من أداء دورها فى تحقيق التنشئة السليمة وغرس القيم الإيجابية والمشاركة الفعالة فى جهود تنظيم الأسرة بما يحقق التوازن بين حجمها واحتياجاتها ومواردها.

أولاً: الإنجازات التى تمت لتفعيل دور المرأة فى التنمية:

١ - زاد دعم ومساندة المرأة فى عهد الرئيس محمد حسنى مبارك الذى دعا وبشكل متواصل إلى تفعيل الجهود الرامية لإدماج المرأة في التنمية وتفعيل دورها. وحرص على إنشاء المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة اللذين ترأسهما السيدة الفاضلة سوزان مبارك. ويقوم المجلسان بجهد دؤوب للنهوض بأوضاع المرأة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

٢- قام الحزب الوطنى الديمقراطى بجهود ملموسة للنهوض بأوضاع المرأة المصرية فى العقدين الماضيين. وكان لأمانة المرأة بالحزب دور فعال في ذلك عن طريق التنسيق والتعاون مع أمانات المرأة على مستوى الجمهورية والتى يصل عددها إلى ٢٦ أمانة تغطي محافظات مصر ويعمل بها ٤٠٠ أمينة للمرأة. وتتمثل أهم محاور العمل للأمانة فى تدعيم المشاركة السياسية للمرأة على مستوى الجمهورية من خلال جذب عناصر جديدة من السيدات للانضمام إلى الحزب وتعزيز عضوية أمانة المرأة بعناصر ذات كفاءة عالية. وكذلك توعية المجتمع بأهمية المشاركة السياسية للمرأة وتوعيتها بحقوقها ومساعدتها فى استخراج بطاقتها الشخصية والرقم القومى والقيد فى الجداول الانتخابية.

كما تبنى الحزب أسلوباً للانتخابات الداخلية يعمل على زيادة مشاركة المرأة وضمان مقعد لها فى مكاتب الحزب. و تمثيلها فى كل مستوياته التنظيمية من القاعدة إلى القمة. وقد ترتب على هذه الجهود انتخاب ١٠,٠٠٠ سيدة فى انتخابات الحزب.

وتمتد جهود أمانة المرأة فى الحزب إلى المساهمة فى جهود مكافحة الأمية في المحافظات وتنظيم القوافل الطبية لعلاج الحالات المرضية ودعم الجهود الرامية لتنظيم الأسرة. وتهدف الاستراتيجية المستقبلية لأمانة المرأة بالحزب إلى النهوض ليس بأوضاع المرأة السياسية فحسب بل امتداد العمل للنهوض بأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية. وكذلك تركز الاستراتيجية. التى تدعو إلى الالتزام بها. على أهمية تدريب أمينات المرأة بما يكفل تفعيل مساهمتهن فى تنفيذ الاستراتيجية. بالتنسيق مع الجهات التى تعمل فى مجال المرأة وعلى رأسها المجلس القومى للمرأة.

٣- يتضمن برنامج عمل حكومة الحزب الوطنى الديمقراطى التزاما واضحا بمساندة برامج تنمية المرأة والطفل ومنها على سبيل المثال :

- تصديق مصر على أغلب الاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة بحماية المرأة والطفل.
- إصدار وثيقة العقد الأول لحماية وتنمية الطفل المصرى ١٩٨٩ - ١٩٩٩. ثم العقد الثانى ٢٠٠٠ - ٢٠١٠ بأهداف محددة تضمن التأمين الصحى الشامل منذ الميلاد وحتى نهاية المرحلة الثانوية والحد من وفيات الأطفال والأمهات والقضاء على سوء التغذية.
- إصدار قانون الطفل المصرى رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ متضمنا تشريعات حماية حقوق الطفل في التعليم والصحة والثقافة وسوق العمل والمعاملة الجنائية والحقوق المدنية وحقوق الأم العاملة.
- تخصيص مكون للطفولة في الخطط الخمسية للدولة الثالثة ١٩٩٢/١٩٩٧. والرابعة ١٩٩٧/٢٠٠٢. والخامسة ٢٠٠٢/٢٠٠٧. متضمنا خطة يتم تنفيذها من خلال جميع الوزارات المعنية.

- إصدار قانون (١) لسنة ٢٠٠٠ بتبسيط إجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية والذي ساعد على حسم النزاعات الأسرية وتداعياتها على حقوق المرأة والطفل.

- إصدار إطار فكري لمكون المرأة فى الخطة الخمسية الرابعة للدولة ١٩٩٧/٢٠٠٢ متضمناً دراسة لواقع المرأة وتحديداً للأهداف والأولويات. وتضمنت الأولويات اهتماماً واسعاً بالمرأة الريفية والطفلة الأنثى.

- تخصيص مكون لتنمية المرأة فى الخطة الخمسية ٢٠٠٢/٢٠٠٧.

- إصدار القانون ٧٨ لسنة ٢٠٠٠ والخاص بالضمان الاجتماعى والذى يضمن حداً أدنى من الدخل لمن لا عائل لها.

- إصدار القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠٠٢ والخاص بالجمعيات والمؤسسات الأهلية. والذى يؤكد تقدير الدولة للعمل الأهلى والتطوعى الجاد.

- تضمن برنامج الحكومة للإقراض الشعبى اهتماماً خاصاً بالنساء اللائى يعلن أسرهن. وتيسير فرص القروض والتدريب والتسويق وخاصة من خلال مشروعات الأسر المنتجة ومشروعات الصندوق الاجتماعى ومشروعات الجمعيات الأهلية.

ومن المؤشرات التى يجدر الإشارة إليها:

أ- خفض معدل أمية المرأة فى العقدين الماضيين.

ب - انخفاض الفوارق بين الذكور والإناث فى مراحل التعليم الثلاثة (ابتدائى - إعدادى - ثانوى) إلى حد انتهاء الفجوة النوعية تماما فى مرحلة التعليم الثانوى.

ج - انخفاض الفوارق بين الذكور والإناث فى التعليم الجامعى وارتفاع نسبة قيد الإناث في الكليات العملية.

د - انخفاض معدل وفيات الأمهات فى سن الإنجاب.

هـ - ارتفاع مشاركة المرأة المصرية فى سوق العمل.

و - ارتفاع مشاركة المرأة فى المناصب القيادية.

هذه الإنجازات والتى نقدمها على سبيل المثال لا الحصر. تمت نتيجة الجهود التى تبذلها السيدة الفاضلة/ سوزان مبارك والتي لاتألو جهدا في سبيل طرح رؤى جديدة ومتابعة تنفيذ السياسات والبرامج والمشروعات. التى تستهدف تفعيل دور المرأة فى التنمية.

نموذج للنجاح المؤسسي دور فعال للمجلس القومى للمرأة

تم إنشاء المجلس القومى للمرأة بالقرار الجمهورى رقم ٩٠ لسنة ٢٠٠٠ بهدف النهوض بالمرأة المصرية اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا. وتتمثل أهم تكليفات المجلس فى اقتراح السياسات العامة فى مجال تنمية المرأة وتمكينها من أداء دورها الاقتصادى والاجتماعى مع متابعة وتقييم تطبيقات السياسات فى مجال المرأة. وتتمثل أهم إنجازات المجلس فى:

١ - تخصيص مكون للمرأة فى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٢/٢٠٠٧. مع تدريب الكوادر المساعدة فى الوزارات المختلفة ومتابعة الجهود التى تتم فى مجال تنفيذ ذلك.

٢ - إنشاء وحدة تكافؤ الفرص بالوزارات لمتابعة المعوقات التى تقف حائلا أمام مشاركة المرأة.

٣ - إجراء العديد من الدراسات العامة فى المجالات المختلفة خاصة فيما يتعلق بالمتغيرات العالمية التى تواجهها المرأة المصرية مثل العولمة وتأثيراتها.

٤ - عقد العديد من الندوات العامة حول قضايا مثل محو أمية النساء والمرأة وسوق العمل و التى ضمت كافة الأطراف المعنية.

٥ - إنشاء مركز دعم وتنمية مهارات المرأة فى المشروعات الصغيرة.

٦ - تبنى استراتيجية لتفعيل دور المرأة فى سوق العمل.

٧- إنشاء وحدة خاصة بالمرأة العاملة.

٨- المشاركة على المستوى الدولى والإقليمى فى المؤتمرات والفاعليات الدولية والعربية والأفريقية وطرح التجربة المصرية الرائدة فى مجال دعم ومساندة المرأة.

٩ - المشاركة الإيجابية فى مؤتمرات القمة العربية للمرأة والتى توجت بإنشاء منظمة المرأة العربية فى إطار الجامعة العربية.

ثانيا: تحديات الوضع الراهن للمرأة المصرية:

يسعى الحزب إلى تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وتنشيط دورها فى عملية التنمية وذلك لمواجهة العديد من التحديات التى تتمثل أهمها فى ضرورة تخفيض معدل الأمية بين النساء. والسيطرة على تسرب الفتيات فى التعليم. وتخفيض معدل الوفيات للأمهات فى سن الإنجاب . وتحسين المستوى الغذائى للفتيات فى المناطق الفقيرة وزيادة نسبة المشتركات فى تنظيم الأسرة.

وفى الجانب الاقتصادى هناك حاجة ملحة لزيادة مشاركة المرأة فى سوق العمل. وزيادة مشاركة المرأة فى مجال المشروعات الصغيرة والتى تمثل مجالاً خصباً يمكن للمرأة المصرية المساهمة فيه بما يحقق التوازن بين دوريها الإنجابى والإنتاجى. ومساعدة المرأة فى القطاع الريفى على الحصول على العائد الذى يتناسب مع مجهودها.

وعلى الصعيد السياسى. يتمثل التحدى الرئيسى فى الحاجة إلى زيادة المشاركة السياسية للمرأة ورفع تمثيلها فى مجلسى الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية بالإضافة إلى زيادة نسبة مشاركتها فى الأحزاب السياسية.

ثالثا: توجهات الحزب لتفعيل دور المرأة فى التنمية:

١- تأكيد مبدأ المساواة فى التشريعات والقوانين والإجراءات

المتبعة والقضاء على التمييز ضد المرأة فى صوره مختلفة من خلال مايلى:

- يؤمن الحزب بأن الكفاءة هى المعيار الأساسى للاختيار والتقدم فى السلم الوظيفى. وإنطلاقاً من ذلك فانه يدعو الحزب إلى تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة فى الوظائف القيادية. وفى ضوء النقاش الدائر حول مسألة تولى المرأة القضاء فى مصر، ينبنى الحزب فكرة عملها فى هذا المجال لما اثبتته من كفاءة واقتدار فى شغل الوظائف والمناصب العامة المختلفة. ويدعو الحزب الى حسم هذا الأمر فى نطاق الشرعية الدستورية، مع مراعاة إتاحة المجال كاملاً للسلطات المعنية لتقدير اعتبارات الملائمة فى التعيين وتحديد المجالات القضائية المناسبة لعملها، بما يحقق مبادئ العدالة والمصلحة العامة.

- يقترح الحزب تكوين محكمة للأسرة تستهدف تلافى الأضرار النفسية والاجتماعية لمشاكل الأحوال الشخصية. وتقوم فكرة إنشاء محكمة الأسرة على ضم جميع الاختصاصات المتعلقة بأحوال الأسرة والخاصة بالرؤية والنفقة والحضانة والضم والولاية على النفس والمال. وتساعد هذه المحكمة على تلافى الأضرار النفسية والاجتماعية الناتجة عن اختلاط المتقاضين بها بغيرهم من المتقاضين فى الجرائم الجنائية خاصة عندما يكون الأطفال طرفاً فى الشكاوى.

- زيادة قدرات الجمعيات الأهلية على تلقى شكاوى التمييز ضد المرأة ومساعدتها على مواجهته (رفع المهارات البشرية للجمعيات من خلال التدريب، تدعيم علاقات التنسيق والتعاون بين الجمعيات والجهات المنفذة والمساندة فى هذا المجال).

- مناشدة الأئمة ورجال الدين الأفاضل المشاركة فى التوجيه لمكافحة التمييز ضد المرأة من خلال البرامج التدريبية.

- وضع برنامج مكافحة التمييز ضد المرأة ضمن أولويات استراتيجية وزارة الإعلام.

- تكوين قاعدة معلومات عن العنف ضد المرأة بما يسهم فى تحديد إمكانيات مواجهته وتدريب المحامين على ذلك.

- زيادة انضمام المرأة للنقابات المهنية والعمالية ومساندتها للوصول إلى مواقع اتخاذ القرار.

٢ - النهوض بالوضع الاجتماعى وتنمية قدرات المرأة عن طريق:

- وقف الزيادة فى الأمية بين الإناث. وتحجيم الرصيد المتراكم خلال القرن الحادى والعشرين. والنهوض بكفاءة التعليم والتدريب من خلال تفعيل تطبيق الوزارات والمصالح والهيئات للمادة الأولى من القانون ٨ لسنة ١٩٩٢ بشأن محو الأمية والأخذ باعتبارات النوع فى هذا التطبيق. وذلك بتوفير قاعدة بيانات (أسوة بتجربة الفيوم فى محو الأمية) من قبل الجمعيات الأهلية عن الأميات بالمحافظات بما يسمح باستهدافهن فى مجال مكافحة الأمية والربط بين منح القروض الميسرة للمرأة ومكافحة أميتها. وتوفير برامج لمواجهة نفقات تعليم الفتيات (من البدائل المطروحة إصدار وثيقة تأمين تعليم الفتيات). والتوسع فى تجربة مدارس المجتمع. ومدارس الفصل الواحد.

ويتطلب الأمر للنهوض بكفاءة التعليم والتدريب، تدريب المدرسين والمدرسات لمواجهة أى اتجاه سلبى قد يظهر فى التعامل مع الفتيات، كذلك رفع كفاءتهم عن طريق التدريب المتخصص. ويسهم تفعيل برنامج المهارات فى التعليم بتدريب الطلاب (بنين و بنات) بصورة متكافئة فى زيادة مهارات الجنسين. كذلك يؤمن الحزب بأهمية مكافحة ظاهرة تسرب الإناث من التعليم عن طريق التصدى لأسباب هذا التسرب وما يتضمنه ذلك من توفير برامج دعم للأسرة محدودة الدخل لمواجهة هذه الظاهرة.

- رفع المستوى الصحى للمرأة والذى ينعكس على الحد من وفيات الأمهات، وخفض وفيات الأطفال، والقضاء على أمراض سوء التغذية وخفض معدلات الزيادة السكانية.

ويتطلب ذلك زيادة مشاركة الطبيبات والممرضات فى القوافل الطبية للمحافظات بما يكفل زيادة استفادة النساء من الخدمات الصحية، وتدعيم دور الوحدات الصحية فى توعية المرأة بقواعد الصحة الوقائية. هذا بالإضافة إلى تفعيل دور الإعلام فى زيادة الوعى الصحى للمرأة والأسرة، وتحسين شروط البيئة وظروف العمل للعاملات.

- ترسيخ القيم الإيجابية لدور المرأة فى المجتمع من خلال إتباع سياسة إعلامية تنقل صوراً إيجابية للمرأة. كما يتطلب الأمر الاهتمام بتوعية المرأة بحقوقها وواجباتها وتعزيز دور كل من الجمعيات الأهلية والنقابات العمالية والمهنية فى هذا الشأن.

- مراعاة إدماج المرأة عند وضع خطط الدولة للتنمية البشرية بما يكفل مشاركتها الفعالة فى التنمية لتحسين أوضاعها.

٣- النهوض بالوضع الاقتصادى للمرأة:

يؤمن الحزب بأهمية تفعيل مشاركة المرأة المصرية فى النشاط الاقتصادى من خلال ما يلى:

- تفعيل مشاركة المرأة فى سوق العمل عن طريق توفير فرص متكافئة للفتيات للتدريب فى مراكز التدريب، والتوسع فى إنشاء مراكز تدريب للمرأة فى مجالات العمل التى تطبق أحدث النظم التكنولوجية مما يزيد من فرصهن فى سوق العمل فى ظل العولمة. كذلك يتطلب الأمر إعادة تدريب خريجات المدارس والمعاهد الفنية لمواجهة احتياجات سوق العمل والتوسع فى إنشاء دور الحضانة لمساعدة المرأة على التوفيق بين دوريها الأسرى والإنتاجى.

هذا بالإضافة إلى زيادة فرص المرأة فى القطاع الحكومى للوصول إلى المناصب القيادية عن طريق التدريب ودعم تكافؤ الفرص والعمل على زيادة التحاق المرأة بالنقابات بما يمكنها من الاستفادة من الخدمات التدريبية والتثقيفية المقدمة من هذه النقابات.

ويتضمن تفعيل مشاركة المرأة المصرية فى النشاط الاقتصادي دعم قدرتها فى مجال المشروعات الصغيرة وما يرتبط بذلك من أهمية تحديد الاحتياجات على مستوى المحافظات وإعداد دراسات الجدوى والمساعدة على التمويل بشروط ميسرة وكذلك التسويق للمشروعات.

ويوصى الحزب بإدخال اعتبارات النوع الاجتماعي فى توفير القروض من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية والجهاز المصرفى بما يسهم فى زيادة فرص المرأة فى مجال التمويل، والتوسع فى

إنشاء الحضّانات وإدخال اعتبارات النوع الاجتماعي فيها مما يدعم من فرص المرأة في مجال المشروعات الصغيرة.

ويؤكد الحزب على أهمية توفير فرص مشروعات مدرة للدخل للمرأة مع التركيز على المرأة المعيلة من خلال دعم الجمعيات الأهلية، وزيادة برامج الإقراض الشعبي بما يسهم في زيادة دخول النساء محدودات الدخل، مع دعم دور المرأة الريفية في التنمية من خلال توعيتها وإرشادها للقيام بالعمليات الزراعية بكفاءة، بالإضافة لمساعدتها في عمل مشروعات صغيرة تسهم في استغلال الموارد الاقتصادية القائمة في مجتمعها.

٤ - النهوض بالوضع السياسي للمرأة:

يهدف النهوض بالوضع السياسي للمرأة إلى دعم مشاركتها السياسية ويتطلب ذلك زيادة التوعية بأهمية المشاركة السياسية للمرأة من خلال الإعلام والبرامج التعليمية. ويناشد الحزب الوطني الديموقراطي الجمعيات الأهلية والنقابات المهنية والعمالية في تحقيق نسب أعلى للمشاركة السياسية للمرأة. كذلك يتطلب الأمر تنمية مهارات الكوادر النسائية للحزب بما يكفل زيادة قدرتهن في دعم المشاركة السياسية للمرأة وتشجيع انضمام عناصر جديدة من السيدات خاصة الشابات للحزب، بالإضافة إلى تنمية مهارات الفتيات بالمدارس على الممارسات السياسية والاجتماعية.

دعوة للنقاش:

أمامنا عمل وجهد متصل من أجل تحقيق المشاركة الفعالة لنصف المجتمع في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يحقق مستقبلاً أفضل للمجتمع والأسرة. هذا التوجه لتعظيم مشاركة المرأة يطرح قضايا يتحتم التعامل معها:

أولى هذه القضايا هي اقتناع المجتمع بالفوائد التي تعود عليه من اتساع مساحة مشاركة المرأة. والسؤال هنا كيف يتحقق هذا؟ ومن الذي سيضطلع بهذه المهمة؟

ثاني هذه القضايا هي زيادة الفرص المتاحة للمرأة ليس فقط في التوظيف ولكن لممارسة الأنشطة الاقتصادية بصورة عامة. والسؤال هنا هو كيف يشارك المجتمع بكل فئاته في تحقيق ذلك؟

ثالث هذه القضايا هي تأثير اتساع مساحة المشاركة على الدور الكبير الذي تقوم به المرأة في رعاية أطفالها في السنوات المبكرة من العمر. والسؤال هنا هو كيف نساعد المرأة في هذه المرحلة على أن تحقق مشاركة فاعلة، ونخفف الأعباء الملقاة عليها في رعاية الأسرة؟

رابع هذه القضايا تتعلق بتوفير الحماية المؤسسية للمرأة من الممارسات الضارة التي قد تتعرض لها. فهل نتركها لنتاج الجهود الفردية التي تبذل لحمايتها؟ أم نحتاج إلى دعم مؤسسي؟ وما هي طبيعة وحدود هذا الدعم؟

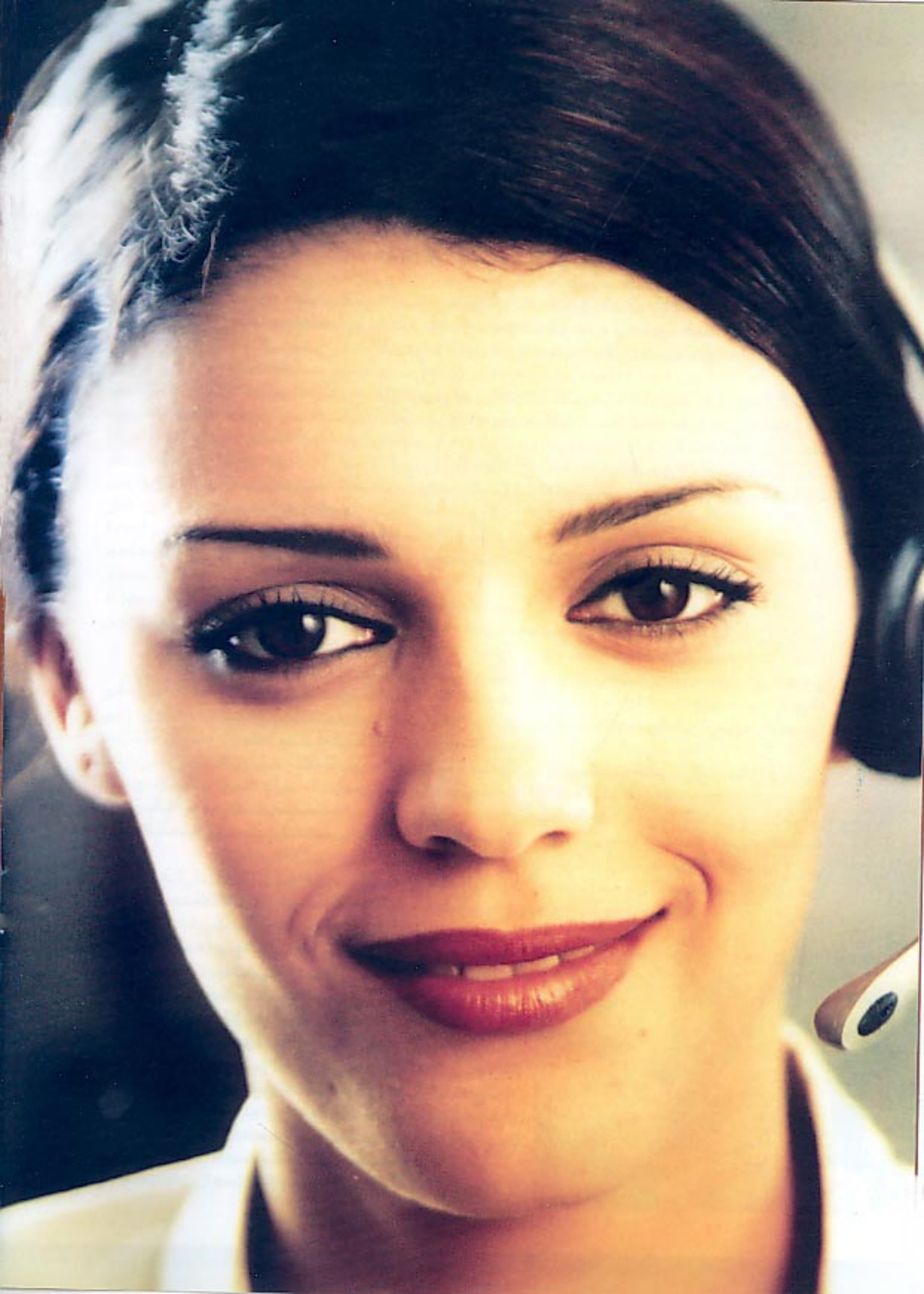

المرأة

دعوة للمشاركة
سبتمبر ٢٠٠٢

الحزب الوطنى الديمقراطى
فكر جديد

www.ndp.org.eg